

تعليمات رقم (2) لسنة 2017م بالودائع غير المشمولة بالضمان

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع،

استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م، بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، لا سيما أحكام المادتين (5/ب) و (41) منه،

وبناءً على ما أقره مجلس الإدارة بتاريخ 2017/12/19م،

وعلى الصلاحيات المخولة لنا،

و تحقيقاً للمصلحة العامة،

أصدرنا التعليمات الآتية:

مادة (1) تعاريف

- يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:
 - القانون: القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م، بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. المؤسسة: المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- تسري التعريفات الواردة في القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013م، بشأن المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، حيثما وردت في هذه التعليمات.

مادة (2) نطاق التطبيق

تطبق أحكام هذه التعليمات على كافة المصارف العاملة في دولة فلسطين، والمرخص لها بالعمل من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل كافة الودائع، إلا ما استثني بموجب أحكام القانون والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

مادة (3) الهدف

تهدف هذه التعليمات إلى تحديد الودائع غير المشمولة بالضمان المنصوص عليها في البندين (أ، ج) من الفقرة (1) من المادة (24) من القانون.



مادة (4) ودائع الحكومة ومؤسساتها

تحدد الجهات الحكومية ومؤسساتها من الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أو أي سلطة أو هيئة أو جهة أخرى ذات نفع عام، وتكون موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة أو ملحقة بها، والمؤسسات والهيئات العامة ذات النفع الخاص التي ينص قانونها أو قرار أو مرسوم إنشائها على معاملة أمو الها معاملة أموال الحكومة أو معاملة الأموال الأميرية، والمستثناة ودائعها من الودائع المشمولة بالضمان وفقاً لأحكام الفقرة (1/أ) من المادة (24) من القانون، على النحو الآتي:

.1 .2 .3 .4
.3
.4
.5
.6
.7
.8
.9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
1 1 1 1 1 1 2 2 2

الهيئة الإسلامية المسيحية	.72	هيئة الإذاعة والتلفزيون	.25
الشبكة البحثية للجامعات	.73	وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا	.26
الهيئة العامة للبترول	.74	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	.27
المكتب الوطني للدفاع عن الأرض	.75	المجلس التشريعي الفلسطيني	.28
لجنة حصر وتقييم مؤسسة الصخرة	.76	المجلس الوطني الفلسطيني	.29
بيت الأجداد - الشؤون الاجتماعية	.77	سلطة المياه والمجاري	.30
مؤسسة محمود درويش	.78	سلطة الطاقة	.31
ملتقى بلديات شمال غزة	.79	هيئة المتقاعدين الفلسطينية	.32
مركز معلومات الأمن القومي	.80	دائرة شؤون اللاجئين	.33
أمانات أقساط الأراضي الحكومية	.81	هيئة مكافحة الفساد	.34
المركز القومي للدراسات والتوثيق	.82	المحافظات	.35
مركز التخطيط الفلسطيني	.83	اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية	.36
المركز الفلسطيني لمكافحة الألغام	.84	هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	.37
البريد الفلسطيني، بجميع أفرعهم	.85	مؤسسة أرض الإنسان السويسرية	.38
المعهد الوطني التدريب	.86	الدفاع المدني الفلسطيني، بجميع	.39
		أفر عهم	
شركة النقل الوطنية للكهرباء	.87	المجلس الأعلى للتربية والثقافة	.40
هيئة شؤون الأسرى والمحررين	.88	المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام	.41
المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي	.89	مؤسسة المواصفات والمقاييس	.42
	5.4	الفلسطينية	
مفوضية التوجيه الوطني، وجهاز	.90	دائرة شؤون المفاوضات، ومشروع	.43
التوجيه السياسي والوطني	0.1	دعم المفاوضات	4.4
السلطة القضائية (مجلس القضاء	.91	الأجهزة الأمنية الفلسطينية (أمن	.44
الأعلى، النيابة العامة، المحاكم ودوائر التنفيذ التابعة لها، باستثناء صناديق	7.60	وطني/ مخابرات عامة/ أمن وقائي/ استخبارات عسكرية/ شرطة/ الخدمات	
الأمانات)		الطبية العسكرية/ هيئة الإمداد والتجهيز	
		إلخ).	
الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية	.92	صندوق الإقراض لطلبة مؤسسات	.45
الاجتماعية		التعليم العالي في فلسطين	
المؤسسة الفلسطينية للأقمار الصناعية	.93	الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق	.46
(Pal -Sat)		الصناعية الحرة	
		الصندوق القومي الفلسطيني،	.47
		ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية	
		التي تكون موازنتها ضمن موازنة	
		الصندوق القومي الفلسطيني	



مادة (5) المؤسسات المالية الأخرى

يتم تحديد المؤسسات المالية الأخرى المنصوص عليها في الفقرة (1/ج) من المادة (24) من القانون، والمستثناة ودائعها من ضمان الودائع، وفق الشروط الأتية:

- 1. ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين:
- تستثنى ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين من الودائع المشمولة بالضمان إذا كانت مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك استناداً لأحكام المواد (1، 46، 46، 50) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م وتعديلاته، وما عدا ذلك، فإنها تخضع لضمان الودائع.
 - 2. ودائع شركات الإقراض المتخصصة:
- تستثنى ودائع شركات الإقراض المتخصصة من الودائع المشمولة بالضمان إذا كانت مرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وذلك استناداً للقرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011م، الخاص بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة، وما عدا ذلك، فإن ودائعهم تخضع للضمان.
- 3. ودائع شركات الوساطة المالية: تستثنى ودائع شركات الوساطة المالية: تستثنى ودائع شركات الوساطة المالية من الودائع المشمولة بالضمان إذا كانت مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك استناداً لأحكام المادة (42) من قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004م، وما عدا ذلك، فإن ودائعهم تخضع للضمان.

مادة (6) استيفاء الرسوم

تستوفى رسوم الاشتراك السنوية الواردة في القانون حسب نوع العملة لكل من الدولار والدينار والشيكل، وتستوفى الرسوم عن الودائع بأي عملة أخرى بعملة الدولار فقط.

مادة (7) الإلغاء الإلغاء

- 1. تلغى التعليمات رقم (1) لسنة 2014م، الصادرة بتاريخ 2014/05/25م، بشأن الودائع غير المشمولة بالضمان.
 - 2. يلغي كل ما يتعارض مع أحكام هذه التعليمات.



مادة (8) السريان والنفاذ

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذه التعليمات، ويعمل بها من تاريخ نشر ها في الجريدة الرسمية.

صدرت في مدينة رام الله بتاريخ: 2017/12/19 ميلادية الموافق: 01/ربيع الثاني/1439 هجرية

